

صندوق إستثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني
النقدي ذو العائد اليومي التراكمي
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

الفهرس

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
١	الفهرس
٣-٤	تقرير مراقب الحسابات
٥	قائمة المركز المالى
٦	قائمة الدخل
٧	قائمة الدخل الشامل
٨	قائمة التغير في حقوق حملة الوثائق
٩	قائمة التدفقات النقدية
٢٣-١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي.

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق حملة الوثائق والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية شركة خدمات الإدارة عن القوائم المالية :

وهذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة(الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار – شركة مساهمة مصرية) شركة خدمات الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

الأرصده الإفتتاحية تم مراجعتها بمعرفه مراقب حسابات أخر و الذي أصدر تقريره النظيف بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٣

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطاء ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءه الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

الرأي :

من رأينا ان القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق إستثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وعن ادائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبه المصريه وفي ضوء القوانين واللوائح المصريه ذات العلاقه .



تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

تمسك شركة خدمات الإدارة (الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار) بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما أنها تتمشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية ونشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن .

القاهرة في : ٢٠٢٤/٢/٢٨ .

نصر أبو العباس أحمد

محاسب ومراجع قانوني

سجل المحاسبين والمراجعين رقم 5518

س.م.م. بالهيئة العامة للرقابة المالية 106

سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي المصري رقم 304

سجل مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات 1241

نصر أبو العباس أحمد - أعضاء Morison Global



صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		الأصول المتداولة
٣٧,٢٤٣,٦٤٢	٥٩,٣٠٦,٣٤٢	(٦)	النقدية و مافي حكمها
٢٩٠,٨٥٠,٣٩٣	٥٢٥,٥٤٨,٩٩٥	(٧)	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة - أذون خزانة
٣٠,١٣٤,٨٥٣	٣٠,١٠٤,٥١٧	(٨)	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
١٦,٠١٩,١٤٩	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	(٩)	- وثائق إستثمار في صناديق أخرى
٣٣٦,٨٠٠	٣,٤٨٥,٥٤١	(١٠)	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة - سندات
٢٨,١٦٧	٢٨,٣١٣	(١١)	عوائد مستحقة
٣٧٤,٦١٣,٠٠٤	٦٤٣,٤٧٣,٧٠٨		مدينون و أرصدة مدينة أخرى
			إجمالي الأصول المتداولة
٩٩٣,٤٢٨	١,٤٧٦,١٩٤	(١٢)	الألتزامات المتداولة
٢,٦٩٢,٩٩٠	٥,٩٩٢,٥٠٤	(١٣)	مصروفات مستحقة
٣,٦٨٦,٤١٨	٧,٤٦٨,٦٩٨		أرصدة دائنة أخرى
٣٧٠,٩٢٦,٥٨٦	٦٣٦,٠٠٥,٠١٠	(١٤)	إجمالي الألتزامات المتداولة
٧٧٤,٣١٦	١,١٣٤,٩٢٣		صافي أصول الصندوق - تمثل حقوق حمله الوثائق
٤٧٩,٠٣٧٧	٥٦٠,٣٩٤٩		عدد الوثائق القائمة
			نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار

العضو المنتدب

أ / كريم كامل محسن رجب

لجنة الإشراف / بنك تنمية الصادرات

الاستاذ / ياسر أسامة عبد الصادق

الشركة المصرية لخدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار
1

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	رقم	
٥٢,٨٦٣,٠٦٨	٨٧,٦٤٣,٨٧٤	(١٥)	عوائد الاستثمارات المالية
(٧,٨٨٩)	١,٩٣٢,٩٤٠	(١٦)	أرباح (خسائر) بيع الاستثمارات المالية
١٣٤,٨٥٦	١٠٤,٥٢١		ارباح اعادة تقييم استثمارات وثائق استثمار
٣١٣,٤١٨	--		اعادة تقييم سندات
١٠,٦٣٧,٧٢٥	--		توزيعات ارباح
٦٣,٩٤١,١٧٨	٨٩,٦٨١,٣٣٥		إجمالي أرباح النشاط
			المصروفات
(٤,٠٧٧,٤٠٨)	(٣,٥٠٦,٤٦٤)	(١٧)	مصروفات عمومية و ادارية
(٤,٠٧٧,٤٠٨)	(٣,٥٠٦,٤٦٤)		إجمالي المصروفات
٥٩,٨٦٣,٧٧٠	٨٦,١٧٤,٨٧١		صافي ارباح العام قبل الضرائب
(٩,٤٣٤,١٥٣)	(١٤,٢٨٢,٢٧٥)		ضرائب اذون خزانة
--	--		ضرائب سندات
٥٠,٤٢٩,٦١٧	٧١,٨٩٢,٥٩٦		صافي ارباح العام بعد الضرائب

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٠,٤٢٩,٦١٧	٧١,٨٩٢,٥٩٦	صافي ارباح العام
--	--	بنود الدخل الشامل الاخر
٥٠,٤٢٩,٦١٧	٧١,٨٩٢,٥٩٦	اجمالي الدخل الشامل عن العام

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار البنك المصري للتنمية الصناديق الثابتة النقدية نو العائد اليومي التراكمي
قائمة التغير في حقوق حملة الوثائق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الاجمالي	صافي ارباح العام	الارباح المرحلة	فروق القيمة الاستردادية للوثائق	القيمة الاسمية للوثائق المصدرة / المستورة	
٧٣٦,٢٠٨,٥٦٦	٦٢,٨٢٥,١٠٩	٨٩١,١٦٦,٠٣٧	(٣٨٦,٨٦٠,٠٨٠)	١٦٩,٠٧٧,٥٠٠	الرصيد في ٢٠٢٢/١/١
٥٠,٤٢٩,٦١٧	(٦٢,٨٢٥,١٠٩)	٦٢,٨٢٥,١٠٩			محول الي الارباح المرحلة
٧٨٦,٦٣٨,١٨٣	٥٠,٤٢٩,٦١٧	٩٥٣,٩٩١,١٤٦	(٣٨٦,٨٦٠,٠٨٠)	١٦٩,٠٧٧,٥٠٠	صافي خسائر العام
٤٢٧,٣٤٠,٦٥٨			٤٢٧,٣٤٠,٦٥٨		الدخل الشامل الاخر
(٧٥١,٤٠٦,٣٥٥)			(٧٥١,٤٠٦,٣٥٥)		فروق عملية الشراء خلال الفترة المالية المنتهية
(٩١,٦٤٥,٩٠٠)				(٩١,٦٤٥,٩٠٠)	فروق عملية الاسترداد خلال الفترة المالية المنتهية
٣٧٠,٩٢٦,٥٨٦	٥٠,٤٢٩,٦١٧	٩٥٣,٩٩١,١٤٦	(٧١٠,٩٢٥,٧٧٧)	٧٧,٤٣١,٦٠٠	في ٢٠٢٢/١٢/٣١
٣٧٠,٩٢٦,٥٨٦	٥٠,٤٢٩,٦١٧	٩٥٣,٩٩١,١٤٦	(٧١٠,٩٢٥,٧٧٧)	٧٧,٤٣١,٦٠٠	التغير في قيمة الوثائق و المتمثلة في حصة رأس
٧١,٨٩٢,٥٩٦	(٥٠,٤٢٩,٦١٧)	٥٠,٤٢٩,٦١٧			مال البنك ورأس مال حملة الوثائق
٤٤٢,٨١٩,١٨٢	٧١,٨٩٢,٥٩٦	١,٠٠٤,٤٢٠,٧٦٣	(٧١٠,٩٢٥,٧٧٧)	٧٧,٤٣١,٦٠٠	صافي أصول الصندوق في ٢٠٢٢/١٢/٣١
٩٩٢,٣٨٧,٧٦٠			٨٠١,٦٦٩,٣٦٠	١٩٠,٧١٨,٤٠٠	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١
(٧٩٩,٢٠١,٩٣١)			(٦٤٤,٥٧٢,٩٣١)	(١٥٤,٦٢٩,٠٠٠)	محول الي الارباح المرحلة
٦٣٦,٠٠٥,٠١٠	٧١,٨٩٢,٥٩٦	١,٠٠٤,٤٢٠,٧٦٣	(٥٥٣,٨٢٩,٣٤٩)	١١٣,٥٢١,٠٠٠	صافي ارباح العام

الدخل الشامل الاخر
صافي ارباح العام
محول الي الارباح المرحلة
الرصيد في ٢٠٢٣/١/١

فروق عملية الشراء خلال الفترة المالية المنتهية
في ٢٠٢٢/١٢/٣١
فروق عملية الاسترداد خلال الفترة المالية المنتهية
في ٢٠٢٢/١٢/٣١
صافي أصول الصندوق في ٢٠٢٣/١٢/٣١

علمًا بأن هذا التغير في الحصة التأسيسية للبنك لم يتعد الحد الأدنى لنسبة مساهمة بنك تنمية الصناديق في الصندوق.

-

-

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٩,٨٦٣,٧٧٠	٨٦,١٧٤,٨٧١	التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية
		صافي ارباح العام قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي ارباح العام مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(١٣٤,٨٥٦)	(١٠٤,٥٢١)	صافي التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارياح و الخسائر
٥٩,٧٢٨,٩١٤	٨٦,٠٧٠,٣٥٠	أرباح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل
٢٢٤,٨٧٨,٨١٣	١٧٣,٨٧٦,٣٩٨	التغير في أذون الخزانة
١٠١,٥٠١,٨١١	(٨,٩٨٠,٨٥١)	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - سندات
(٢٤,٧٣٧,١٥٢)	١٣٤,٨٥٧	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - وثائق استثمار صناديق استثمار اخرى
٣١٤,٩٩٣	(٣,١٤٨,٧٤١)	التغير في عوائد مستحقة
١٩,٦٣٥	(١٤٦)	التغير في ارصدة مدينة اخرى
(١٢٧,٤٢٢)	٤٨٢,٧٦٦	التغير في مصروفات مستحقة
(١٢,٨٢٧,٤٨٧)	(١٠,٩٨٢,٧٦١)	التغير في أرصدة دائنة أخرى
٣٤٨,٧٥٢,١٠٥	٢٣٧,٤٥١,٨٧٢	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٤١٥,٧١١,٥٩٧)	١٩٣,١٨٥,٨٢٨	صافي المقبوضات (المدفوعات) من إصدار و استرداد وثائق خلال العام
(٤١٥,٧١١,٥٩٧)	١٩٣,١٨٥,٨٢٨	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٦٦,٩٥٩,٤٩٢)	٤٣٠,٦٣٧,٧٠٠	صافي التغير في النقدية وما في حكمها
١٠٤,٢٠٣,١٣٤	٣٧,٢٤٣,٦٤٢	النقدية وما في حكمها أول العام
٣٧,٢٤٣,٦٤٢	٤٦٧,٨٨١,٣٤٢	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام
		ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في الاتى :
٣٧,٢٤٣,٦٤٢	٥٩,٣٠٦,٣٤٢	نقدية بالبنوك
١١١,٩٢٥,٠٠٠	٥٢٠,٥٠٠,٠٠٠	اذون خزانة اقل من ثلاث اشهر
١٤٩,١٦٨,٦٤٢	٥٧٩,٨٠٦,٣٤٢	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١. نبذة عن الصندوق

أنشأ البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي (ذو العائد اليومي التراكمي) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٣٧١ الصادر من الهيئة العامة لسوق المال في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٦ كنشاط للاستثمار الجماعي وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري فيسعة يوليو ٢٠٠٦ وذلك بهدف الاستثمار في أدوات مالية ذات درجة عالية من السيولة وأجال استحقاق مختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتمتع بدرجة منخفضة من المخاطر بهدف المحافظة على الأموال المستثمرة .

تتضمن نشرة الاكتتاب أن حجم الصندوق ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه ويمكن زيادة حجم الصندوق مع مراعاة الالتزام بالمادة ١٤٢ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال والتي تنص على أن يكون الحد الأدنى لنسبة مساهمة البنك في الصندوق ٢% من جمعه ويخصص للبنك المصري لتنمية الصادرات مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خمسة مليون جنيه مصري) قابلة للزيادة بحيث يمثل هذا المبلغ نسبة ٢% من مجموع قيم الوثائق التي يصدرها الصندوق ولا يجوز للبنك المصري لتنمية الصادرات استرداد هذه الوثائق أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق أو موافقة مسبقة من الهيئة .في حالة زيادة أو خفض حجم الصندوق يحق للبنك المصري لتنمية الصادرات زيادة أو خفض حجم مساهمته فيه على الا تقل نسبة مساهمته في جميع الأحوال عن % من عدد الوثائق أو مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خمسة مليون جنيه مصري) أيهما أكثر.

وتتضمن نشرة الاكتتاب أيضاً انه في حالة زيادة الاكتتاب عن ١٠٠ مليون جنيه يتم قبول جميع الاكتتابات دون تخصيص. يصدر الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة يكتب البنك في خمسين ألف وثيقة وي طرح الباقي على الجمهور وتفيد باسم حاملها في دفاتر وسجلات خاصة طرف البنك المصري لتنمية الصادرات ويعتبر قيد اسم صاحب الوثيقة في الدفاتر والسجلات المشار إليها بمثابة اصدار لها. وحددت مدة الصندوق بخمسة وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص وتبدأ الفترة المالية للصندوق أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، واستثناء من ذلك فإن أول سنة مالية للصندوق تبدأ من المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ انتهاء الفترة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل لجنة الإشراف في ١٩ فبراير ٢٠٢٤

هدف الصندوق

يهدف الصندوق الي استثمار أمواله في استثمارات سائلة قصيرة متوسطة الأجل مثل أذون وسندات الخزانة المصرية ووثائق صناديق الاستثمار المثيلة وسندات الشركات والودائع البنكية وذلك بهدف تحقيق عائد يومي تراكمي لحامل الوثيقة يفوق متوسط العائد على الودائع المصرية والحسابات الجارية.

انتهاء الصندوق والتصفية

طبقاً للمادة (١٧٥) من الفصل الثاني من لائحة القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، ينقضي الصندوق في الحالات التالية

- انتهاء مدته

- تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله أو إذا استحال عليه مواصلة تنفيذ غرضه.

و لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك بعد التثبيت من أن الصندوق أبرأ ذمته نهائياً من التزاماته وفقاً للشروط والإجراء اتالتي يحددها مجلس إدارة الهيئة وفي مثل هذه الأحوال يجوز للبنك المصري لتنمية الصادرات إنهاء الصندوق وذلك بإرسال اشعار لحملة الوثائق وفي هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق وتسدد التزاماته ويوزع باقي عوائد هذه التصفية بعد اعتماده من مراقبي حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله وثائقهم إلى إجمالي الوثائق الصادرة عن الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ الاشعار.

تعديلات على بعض بنود نشرة الاكتتاب

تم تعديل نشرة الاكتتاب وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ ولانحته التنفيذية ويمكن طلب النشرة من البنك المصري لتنمية الصادرات بفروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية أو زيارة الموقع الإلكتروني www.ebebank.com.

٢. فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

يتم تجنب الفرق بين سعر الوثيقة المعطن طبقاً للتقييم اليومي لصادفي أصول الصندوق والقيمة الاسمية للوثائق المستردة أو ميعاد بيعها في حساب فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق

القيمة الاستردادية للوثائق

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل ب المصرفي ويكون سعر استرداد الوثيقة هو آخر سعر معطن من البنك على أن يتم نشر سعر الاسترداد صباح يوم الأحد من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة إلى الاعلان عنه يوميا في جميع فروع البنك.

٣. أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق. ويتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وافتراضات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والافتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية:

أصدرت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ ابريل ٢٠١٩.

بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ قررت الهيئة العامة للرقابة المالية تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع بالكامل بنهاية العام، مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي فدقوائها الدورية خلال عام ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وإثارها المحاسبية إن وجدت.

٤. أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. وتعتبر أسس تصنيف الأصول والالتزامات المالية عند نشأتها والتي تعتمد على نية الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها وكذا طرق قياس قيمتها العادلة وتقدير مدى الاضمحلال في قيمة الأصول المالية من أهم البنود التي استخدمت الافتراضات المحاسبية والتقديرات في قياسها والتي قد يترتب على استخدامها تأثير جوهري على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها والمدرجة بالقوائم المالية للصندوق طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة والواردة بالإيضاحات.

٥. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة :-

١,٥ إثبات المعاملات بالدفاتر

يتم إمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات التي تتم بالمعاملات الأجنبية في الدفاتر على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية في تاريخ التعامل، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والخصوم ذات الطبيعة النقدية بالمعاملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس الأسعار الرسمية للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ، ويتم إدراج فروق العملة الناتجة عن إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل.

٢,٥ الاعتراف بالأصول والادوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للإدارة المالية. يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة من التغيير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولي. ولا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفي طرف التعاقد بالتزاماته التعاقدية.

٣,٥ قياس الأصول والالتزامات المالية

القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة). أما بالنسبة للأصول والالتزامات المالية بخلاف تلك التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فتضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية الي قيم تلك الأصول والالتزامات.

القياس اللاحق

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغيير في القيمة العادلة بقائمة الدخل. يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى بخلاف الالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، بينما يتم قياس الالتزامات المالية الناتجة من استرداد وثائق صناديق الاستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الاستردادية والتي تمثل حقوق الوثائق في صافي أصول الصندوق في تاريخ الاسترداد.

٤,٥ أسس قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. ومن ثم يتم تحديد قيم الأصول المالية باستخدام أسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية على أساس الأسعار الحالية التي يمكن أن تسوي بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريّة - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها أسعار مشابهة للسوق يمكن الاعتماد عليها . وعند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٥,٥ أذون الخزانة المصرية

يتم تسجيل أذون الخزانة المصرية بالمركز المالي بقيمتها الاسمية بعد خصم رصيد العوائد التي لم تستحق بعد وتدرج العوائد التي لم تستحق تباعاً بالإيرادات بقائمة الدخل باستخدام طريقة القسط الثابت.

٦,٥ استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- استثمارات في سندات شركات

قيمة السندات مقيمة طبقاً لسعر الاقفال الصافي.

- وثائق صناديق الاستثمار الأخرى

قيمة وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى تدرج على أساس آخر قيمة استردادية معلنه ترد من مدير الاستثمار.

٧,٥ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

قامت إدارة الصندوق بإجراء دراسة لتطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٧) وإثبات مخصص مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية بقائمة المركز المالي وقد أسفرت تلك الدراسة ان الأثر غير هام نسبياً و عدم تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٧) على القوائم المالية للصندوق نظراً لانخفاض معدلات المخاطر المرتبطة بها وقدرة الصندوق على سداد استحقاقاتها في مواعيدها القانونية .

تحقق الإيراد

يقوم الصندوق بالاستثمار في أذون خزانه والسندات الحكومية وغير الحكومية والودائع لأجل وفيما يلي كيفية إثبات الإيراد يوميا.

أ) فائدة أذون الخزانة

يتم احتساب فائدة أذون الخزانة طبقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي باستخدام طريقة العائد الفعلي ويتم تسجيله كإيراد مستحق يومياً.

ب) فائدة سندات الشركات

يتم احتساب الفوائد على سندات الشركات ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق وإثباتها يومياً مأخوذة في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلي وذلك على أساس التوزيع الزمني المناسب.

ج) فوائد ودائع لأجل

يتم حساب الفوائد على الودائع لأجل ويتم تسجيلها كعوائد مستحقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق وإثباتها يومياً مأخوذة في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل العائد الفعلي وذلك على أساس التوزيع الزمني المناسب.

د) إيرادات الاستثمار في وثائق صناديق استثمار أخرى

يقوم الصندوق بالاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار الأخرى مع مراعاة الضوابط الواردة في كلا من نشرة الاكتتاب بند ٧ وأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمادة ١٧٤/٥) ويتم عرض الاستثمارات في صناديق الاستثمار بالمركز المالي بقيمتها السوقية ويتم إدراج الفرق بين القيمة السوقية وقيمة الشراء بقائمة الدخل وفقاً لما جاء بالمعيار رقم (٢٥) والخاص بالأفصاح والعرض للأدوات المالية.

هـ) أرباح بيع الاستثمارات المالية

تم الاعتراف بقائمة الدخل بالربح (الخسارة) الناتج عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة بالفرق بين سعر البيع (القيمة العادلة) والقيمة الدفترية للأوراق المالية.

(و) أرباح (خسائر) فروق تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم إدراج الأرباح (الخسائر) الناتجة عن التغيير في القيمة السوقية للأوراق المالية والمتمثلة في الفرق بين القيمة الدفترية للأوراق المالية والقيمة السوقية ضمن قائمة الدخل.

٨,٥ الضريبة على عائد أذون وسندات الخزانة المصرية

يتم احتساب الضريبة المستحقة على عائد أذون وسندات الخزانة يوميا (٢٠) من العائد اليومي المحتسب) ويتم تسجيلها ضمن حسابات دانة أخرى لحين خصمها من المنبع في تاريخ استحقاق الاذن أو السند أو عند البيع وذلك اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/٥.

٩,٥ إثبات المصرفيات

طبقاً لطبيعة صندوق الاستثمار ذو العائد اليومي التراكمي وطبقاً لنشرة الاكتتاب فيتم إثبات الالتزامات على الصندوق يوميا كمصرفيات مستحقة وهي

- أتعاب مدير الاستثمار.
- أتعاب البنك المصري لتنمية الصادرات.
- أتعاب مراقبي الحسابات.
- مصرفيات نشر أسبوعية ونصف سنوية.
- أتعاب لجنة الاشراف.
- أتعاب ممثل حملة الوثائق ونائبه

١٠,٥ قائمة التدفقات النقدية

- يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.
- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع بإخطار والودائع لأجل وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة وشهادات إيداع البنك المركزي التي تستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ اقتنائها أن وجدت.

١١,٥ الدخل الشامل

- هو التغيير في حقوق حملة الوثائق خلال العام والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغييرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه.
- ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من الأرباح أو الخسائر "و" الدخل الشامل الآخر".

١٢,٥ أرقام المقارنة

يعاد تبويب ارقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم للفترة الحالية.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦. النقدية و مافى حكمها

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	حساب جاري بالبنك - عملة محلية
٣٤,٧٢٣,٦٤٢	١٤,٨٣٠,٣٤٢	ودائع لأجل
٢,٥٢٠,٠٠٠	٤٤,٤٧٦,٠٠٠	الإجمالي
٣٧,٢٤٣,٦٤٢	٥٩,٣٠٦,٣٤٢	

٧. استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أذون خزانة)

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	أذون خزانة استحقاق ٩١
١١١,٩٢٥,٠٠٠	٥٢٠,٥٠٠,٠٠٠	أذون خزانة استحقاق ١٨٢
١٩,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٥٠٠,٠٠٠	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣
٥٥,٠٠٠,٠٠٠	--	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥
١١٥,٠٠٠,٠٠٠	--	اجمالي الاذون
٣٠٠,٩٢٥,٠٠٠	٥٤٣,٠٠٠,٠٠٠	يخصم :-
(١٠,٠٧٤,٦٠٧)	(١٧,٤٥١,٠٠٥)	عوائد لم تستحق بعد
٢٩٠,٨٥٠,٣٩٣	٥٢٥,٥٤٨,٩٩٥	الصافي

٨. استثمارات في صناديق أخرى

النسبة لاصافي اصول الصندوق	الرصيد في ٢٠٢٣/١٢/٣١	سعر الوثيقة	عدد الوثائق	٢٠٢٣/١٢/٣١
%٤,٧	٣٠,١٠٤,٥١٧	١٤,٢٠٥٣٩	٢,١١٩,٢٣٢	صندوق استثمار إن أي كابيتال سيولة
%٤,٧	٣٠,١٠٤,٥١٧			الإجمالي
النسبة لاصافي اصول الصندوق	الرصيد في ٢٠٢٢/١٢/٣١	سعر الوثيقة	عدد الوثائق	٢٠٢٢/١٢/٣١
%٨,١٢	٣٠,١٣٤,٨٥٣	١١,٩٩٧٥٠٠	٢,٥١١,٧٦١	صندوق استثمار إن أي كابيتال سيولة
%٨,١٢	٣٠,١٣٤,٨٥٣			الإجمالي

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٩. إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة - سندات

الرصيد المتبقى في	القيمة	عدد السندات	اسم السند
٢٠٢٣/١٢/٣١	الاسمية		
٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	٢٥٠,٠٠٠	المجموعة المالية للتوريق الاصدار الاول من البرنامج الثالث
٢٥,٠٠٠,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠	الإجمالي
الرصيد المتبقى في	القيمة	عدد السندات	اسم السند
٢٠٢٢/١٢/٣١	الاسمية		
٨,١١٩,١٤٩	١٠٠	١٢٠,٠٠٠	الرحاب للتوريق
٢,٩٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٠٠	هيرمس الاصدار الاول من البرنامج الثالث
٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٠٠	المجموعة المالية للتوريق الاصدار الاول من البرنامج الثالث
٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠	١٠٠,٠٠٠	المجموعة المالية للتوريق الاصدار الاول من البرنامج الرابع
١٦,٠١٩,١٤٩		٤٢٠,٠٠٠	الإجمالي

١٠. عوائد مستحقة

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٤,٣١٥	٢١,١٤١	عائد الودائع لاجل
١٩,٠٦٧	٦,٠٩١	عوائد علي الارصدة الجارية - البنك المصري لتنمية الصادرات
٣١٣,٤١٨	٣,٤٥٨,٣٠٨	عوائد مستحقة علي السندات
٣٣٦,٨٠٠	٣,٤٨٥,٥٤١	الإجمالي

١١. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	تأمين لدي الهيئة العامة للرقابة المالية
٣,١٦٧	٣,٣١٣	مصرفات مدفوعة مقدما
٢٨,١٦٧	٢٨,٣١٣	الإجمالي

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٢. مصروفات مستحقة

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٠٧,٨٦٤	١١,٤٢٨	اتعاب شركة خدمات الادارة
٧١,٩١٠	١٢٦,٩٧٥	اتعاب وعمولات البنك المصري لتنمية الصادرات
١٥,٥٢١	١٢٦,٩٧٥	اتعاب مدير الاستثمار
٢٢,٠٠٠	٧٣,١٤٨	مصروفات نشر وأعلان
٦,٤٧٢	٢٢,٠٠٠	اتعاب مراقب الحسابات
٨٢,٥٥٤	٨٠,١٩٥	اتعاب اماناء حفظ أوراق مالية
١٩,٥٠٠	١٨,٠٠٠	اتعاب لجنة الاشراف وممثل حملة الوثائق
١٦,٦١٤	٢٧,٤٩٨	مصروفات مستحقة أخرى
٦٢٩,٧٤٢	٥٥٣,٨٣٩	الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل (المساهمة التكافلية)
٢١,٢٥١	١٠٩,٩٠٥	أخرى
--	٣٢٦,٢٣٢	مخصصات
٩٩٣,٤٢٨	١,٤٧٦,١٩٤	الإجمالي

١٣. أرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢,٦٩٢,٩٩٠	٥,٩٩٢,٥٠٤	ضرائب علي أذون خزانة
٢,٦٩٢,٩٩٠	٥,٩٩٢,٥٠٤	الإجمالي

١٤. صافي أصول الصندوق

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٧,٤٣١,٦٠٠	١١٣,٥٢١,٠٠٠	القيمة الاسمية للوثائق القائمة أول العام
(٧١٠,٩٢٥,٧٧٧)	(٥٥٣,٨٢٩,٣٤٩)	فروق القيمة الاستردادية للوثائق آخر العام
٩٥٣,٩٩١,١٤٦	١,٠٠٤,٤٢٠,٧٦٣	الأرباح المرحلة
٥٠,٤٢٩,٦١٧	٧١,٨٩٢,٥٩٦	صافي ارباح العام
٣٧٠,٩٢٦,٥٨٦	٦٣٦,٠٠٥,٠١٠	صافي أصول الصندوق

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٥. عوائد الاستثمارات المالية

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	عائد أنون خزانة
٤٧,١٧١,٥٣١	٧١,٤١٣,٢٢٦	عائد ودائع لأجل
٩١٢,١٩١	٨,١٢٦,٩١٧	عائد سندات
٥١٣,٦٩١	٤,٠٣٧,٣٨٤	فوائد الحساب الجاري
٣,٣٠٢,٢٩٩	٤,٠٦٦,٣٤٧	عائد إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
٩٦٣,٣٥٦	--	الإجمالي
٥٢,٨٦٣,٠٦٨	٨٧,٦٤٣,٨٧٤	

١٦. أرباح بيع الاستثمارات المالية

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	أرباح (خسائر) بيع أنون خزانة
(٧,٨٨٩)	(١,٨٥٢)	أرباح بيع إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
--	١,٩٣٤,٧٩٢	الصافي
(٧,٨٨٩)	١,٩٣٢,٩٤٠	

١٧. مصروفات عمومية و إدارية

٢٠٢٢/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	اتعاب وعمولات البنك المصري لتنمية الصادرات
٢,١٨٦,٧٣٤	١,١٢٠,٩٧٣	اتعاب مدير الاستثمار
١,٣٣٣,٥٣٦	١,١٢٠,٩٧٣	مصروفات نشر و اعلان
٣٨,٣٢٥	٦٠٦,٦٣٧	اتعاب مراقب الحسابات
٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	اتعاب شركة خدمات الإدارة
١٢٠,٠١٨	١٠٠,٨٨٨	مصاريف بنكية
٣٥,٢٧٦	٢٤,١٦٤	عمولة حفظ مركزي
١٥١,٢٢٢	٢٤,٣٩٥	مصاريف اصدار سندات
٢٩,١٤٣	١٢,٣٥٤	اتعاب لجنة الاشراف حملة الوثائق و نانية
١٩,٥٠٠	١٩,٥٠٠	مصروفات أخرى
١٦,٢٠٤	٢,٨٩٨	مصروفات ارسال كشوف الحساب ربع سنوية لحملة الوثائق
١٨,٢٥٠	١٨,٢٥٠	رسوم واشتراقات الهيئة العامة للرقابة المالية
٢٣,٢٥٠	٢٣,٢٥٠	المساهمة التكافلية
٨٣,٩٥٠	٨٣,٩٥٠	مخصصات
--	٣٢٦,٢٣٢	الإجمالي
٤,٠٧٧,٤٠٨	٣,٥٠٦,٤٦٤	

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٨. رسم التطوير

وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٩ فانه يتم حساب رسم التطوير بنسبة ٢ في العشرة الاف من إجمالي الإيرادات عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

البيان	جنية مصري
إجمالي الإيرادات من ٢٠٢٣/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١	٨٩,٥٧٦,٨١٤
رسوم التطوير الواجب سدادها عن النصف الأول (ضمن المصروفات العمومية - ضمن بند رسوم واشتراكات الهيئة)	١٧,٩١٥

١٩. الإعباء المالية

أ. أتعاب مدير الاستثمار

يستحق لمدير الاستثمار نظيره لإدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع ٠,١٢٥% سنوياً من صافي أصول الصندوق وبتاريخ ٢٠١٢/٧/٣١ تم زيادة الأتعاب إلى ٢٥,٠% (اثنان ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق بناءً على محضر اجتماع جماعة الوثائق وكذلك موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية وتحتسب هذه الأتعاب يومياً ثم تجنب وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وذلك طبقاً لعقد الإدارة المبرم بين مدير الاستثمار وبين البنك المصري لتنمية الصادرات وكذلك نشرة الاكتتاب.

ب. أتعاب وعمولات البنك المصري لتنمية الصادرات

تتكون عمولات البنك المصري لتنمية الصادرات طبقاً لعقد الإدارة المشار إليه في البند السابق وكذلك نشرة الاكتتاب من الآتي:

- عمولة بواقع ٠,٢٥% (اثنان ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق نظير إجراءات عمليات التقييم اليومية وإمساك سجل حملة الوثائق وتحسب وتجنب يومياً وتسدد في نهاية كل شهر.
- عمولة التسويق بواقع ٠,١٢٥% (واحد وربع في الألف سنوياً من صافي أصول الصندوق وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر هذا ولا يجوز أن تتحمل الوثيقة الواحدة أي أتعاب إضافية نتيجة للاتفاقيات التسويقية الحالية أو المستقبلية على أن يتم إضافة عمولة التسويق للبنك المصري لتنمية الصادرات.
- عمولة أمناء الحفظ وإدارة سجلات قدرها ٠,١٥% (واحد ونصف في الألف) سنوياً من قيمة الأوراق المالية التي يتم حفظها وتحسب العمولة وتجنب يومياً وتدفع آخر كل شهر.

ج. شركة خدمات الإدارة

التعاقد مع شركة خدمات الإدارة (الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار) والخاضعة لأحكام قانون ١٩٩٢/٩٥ والمرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم ٥١٤ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٩ للقيام بمهام خدمات الإدارة وهي شركة مستقلة عن الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وكافة الأطراف المرتبطة بالصندوق على أن تلتزم الشركة بالآتي:

- قيد وتسوية المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار الغير مقيدة بالبورصة.
- تقييم الأصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة بالبورصة التي تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر مع مراعاة تعيين مقيم متخصص ومستشار مالي لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديدتها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة.
- اعداد وحفظ سجل ألي لحملة الوثائق لأثبات ملكية المستثمرين للوثائق.
- اعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به بالمواعيد التي تحددها .
- حساب صافي قيمة الوثائق للصناديق المفتوحة والمغلقة.
- مراقبة مدى التزام الصندوق بالسياسة الاستثمارية بنشرة الاكتتاب من حيث نسب الاستثمار.
- مراقبة الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق. مراقبة المتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة الصندوق.
- نشر سعر الوثيقة يوم الأحد من كل اسبوع في جريدة يومية مصرية واسعة الانتشار طبقاً لنصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق طبقاً لأفقال آخر يوم عمل مصري.
- تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب ثابتة بواقع ٠,٠٢٢٥% (اثنان وربع في العشرة الاف) من صافي أصول الصندوق تحسب وتجنب يومياً وتسدد في بداية الشهر التالي.

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني النقدي ذو العائد اليومي التراكمي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

مصرفوات أخرى

عمولات البنوك الأخرى المستحق للبنوك الأخرى نظير تقديمها لخدمات مصرفيه طبقا لتعريفه الخدمات المصرفية لهذه البنوك اتعاب مراقبي الحسابات ومصرفوات التأسيس.

- يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بمراقبي الحسابات نظير المراجعة الدورية والسنوية للمراكز المالية للصندوق بحد أقصى ٦٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً ويتم الاتفاق على تلك الاتعاب سنوياً.
- يتحمل الصندوق الاتعاب الخاصة بأعضاء لجنة الاشراف للصندوق مقابل ٦٠٠٠ جنيه مصري سنوياً لكل عضو بإجمالي مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه مصري سنوياً ويتم الاتفاق على تلك الاتعاب سنوياً.
- يتحمل الصندوق اتعاب ممثل جماعة حملة الوثائق بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري سنوياً واتعاب نانبه بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصري سنوياً.
- يتحمل الصندوق مصاريف دعاية بحد أقصى %٠.٢ سنوياً من صافي اصول الصندوق مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية.
- يتحمل الصندوق المصاريف الادارية مقابل الفواتير والاشعارات الفعلية.

٢٠. السياسة الاستثمارية للصندوق

١. الاحتفاظ بنسبة لا تتجاوز %٧٥ من إجمالي استثمارات الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية وفي حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي وفي حالة ارتفاع نسبة العائد على الودائع لدى البنوك عن نسبة العائد على الأدوات الأخرى يجوز لمدير الاستثمار تعديل هذه النسبة.
٢. يجوز لمدير الاستثمار شراء أذون الخزانة المصرية و صكوك تمويل البنك المركزي المصري بنسبة تصل الى ١٠٠ % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥ % من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠ % من الاوراق المالية لتلك الشركة.
٤. ألا يزيد الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق عن ٣٩٦ يوم.
٥. أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسون يوماً.
٦. أن يتم تنويع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الاستثمارات في أي اصدار على ١٠ % من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية.
٧. لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعه مرتبطة على ٢٠ % من صافي أصول الصندوق.
٨. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية وسندات الشركات والأدوات المالية الأخرى المتوسطة الاجل عن ٤٩ % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
٩. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات او صكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من الهيئة (BBB) عن ٢٠ % من الأموال المستثمرة في الصندوق مع الالتزام ان يكون تركيز الاستثمار في السندات المصدرة عن مجموعة مرتبطة وفقاً لأفضل الفرص الاستثمارية المتاحة.
١٠. الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها والمحدد ب BBB وفقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤ ويلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير التقييم الائتماني للسندات أو صكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤.
١١. يجوز للصندوق استثمار أمواله في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخر بنسبة لا تزيد عن ٢٠ % من إجمالي صافي قيمة أصوله في صندوق واحد وبما لا يتجاوز ٥ % من قيمة الصندوق المستثمر فيه (مادة ١٧٤ / ٥ من اللائحة التنفيذية).
١٢. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء الخيارات المستقبلية المحددة من قبل الهيئة العامة لسوق المال عن ٢٠ % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
١٣. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء شهادات الادخار البنكية على ٥٠ % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
١٤. لا يجوز الاستثمار في أي استثمارات بالعملة الأجنبية أو في استثمارات مقيدة بالخارج الا بعد الرجوع للبنك المركزي المصري والحصول على موافقة محدثة في هذا الشأن.
١٥. الاستثمار في سندات وصكوك التمويل التي تصدرها الشركات بحد أدنى للتصنيف الائتماني لحد يتحدده الهيئة العامة لسوق المال بالنسبة للأوراق المالية المدرجة بالبورصة (BBB) وما يعادله بالنسبة للأوراق المالية الأجنبية وهذا لتجنب مخاطر الائتمان.
١٦. يحظر على مدير الاستثمار ان يشتري سندات او صكوك تمويل لشركات غير مقيدة في بورصة بالخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطات رقابية حكومية بالخارج.
١٧. تلتزم كافة الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح ولا يجوز للصندوق استثمار أمواله في صناديق أخرى منشأة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق اسواق النقد (مادة ١٧٢ من اللائحة التنفيذية)
- وتبين الإيضاحات أرقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ أنواع الاستثمارات وأنشطتها.

٢١. الأطراف ذات العلاقة

أ. الجهة المؤسسة

البنك المصري لتنمية الصادرات الكائن في القطعة رقم ٧٨ شارع التسعين الجنوبي - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة وتمثل المعاملات في الآتي:

- يمتلك البنك المصري لتنمية الصادرات المنشئ للصندوق عدد ٣٩٤٤٠ وثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنسبة ٣,٤٨٪ من عدد وثائق الصندوق.
- بلغت أتعاب وعمولات البنك المصري لتنمية الصادرات ١,١٢٠,٩٧٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- بلغت الحسابات الجارية لدى البنك المصري لتنمية الصادرات مبلغ ١٤,٨٠٧,٤٣١ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- بلغت عمولة البنك المصري لتنمية الصادرات بصفته أمين حفظ الصندوق مبلغ ٢٤,٣٩٥ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ب. مدير الاستثمار

شركة أزيموت مصر - رسمة مصر سابقاً لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية "ش.م.م" والكاننة في B ١٦ - القرية الذكية وتمثل المعاملات في

الآتي:

- بلغت أتعاب مدير الاستثمار شركة أزيموت مصر - رسمة مصر سابقاً ١,١٢٠,٩٧٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ج. شركة خدمات الإدارة

الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار والكاننة في ٢١ جمال أبو المحاسن - جاردن سيتي وتمثل المعاملات في الآتي:

- بلغت أتعاب شركة خدمات الإدارة ١٠٠,٨٨٨ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

علماً بأن جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالأسعار السائدة.

٢٢. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

الأدوات المالية هي أي عقود يترتب عليها إنشاء أصل مالي لمنشأة وزيادة في التزام مالي أو أداء ملكية في منشأة أخرى.

تبويب الأدوات المالية

تقوم المنشأة بتبويب الأدوات المالية الى فئات تناسب طبيعة المعلومات المفصح عنها أخذاً في الاعتبار بعض الأمور مثل خصائص الأدوات المالية وأسس القياس التي تم تطبيقها وبصفة عامة يجب أن تميز فئات الأدوات المالية بين البنود التي تم اثباتها بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية الأرصدة النقدية بالبنوك، الاستثمارات المالية والمدنين، كما تتضمن الالتزامات المالية أرصدة الدائنين ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الصندوق والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية في تاريخ إعداد القوائم المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لتخفيض أثر تلك المخاطر:

أ. خطر السوق

هي المخاطر التي تنتج من طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية من تغيير أسعار الأوراق المالية نتيجة لعدة عوامل من بينها أداء ونمو الشركات بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية وبما أن الصندوق يستثمر في أدوات الدخل الثابت، لذا فهو لا يستثمر في الأسهم إنما تقتصر استثماراته في سوق الأوراق المالية على السندات وأذون الخزانة الحكومية والأوراق التجارية وشهادات الانخار البنكية وانفاقيات إعادة الشراء والتي تعد ذات مخاطر متوسطة.

ب. خطر تغيير سعر العائد

هي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية لأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء، وسوف يقوم مدير الاستثمار بدراسة اتجاهات سعر العائد المستقبلية والاستفادة منها بالإضافة الى التنوع في الاستثمار بين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير وذات الأجل المختلفة لتقليل هذه المخاطر إلى أقل درجة ممكنة.

ج. مخاطر التضخم

تتمثل في انخفاض القوة الشرائية لقيمة صافي أصول الصندوق نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم فيعني ذلك أن المال المستثمر سيفقد قوته الشرائية مع مرور الزمن ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع استثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للاستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

٢٢. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

د. مخاطر السيولة والتقييم

هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسيل أي من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسيله ونظراً لطبيعة استثمارات الصندوق ذات الأجل المتوسطة والطويلة فسوف يتم التعامل مع هذا الخطر عن طريق الاحتفاظ بنسبة من الأموال المستثمرة في الصندوق في صورة استثمارات عالية السيولة كما هو محدد بالسياسة الاستثمارية للصندوق. ونظراً لتوجيه نسبة قد تصل إلى ٩٠% من أموال الصندوق في الاستثمار في أوراق مالية مقيدة بالبورصة أو أوراق مالية مرتبطت أمر تقييمها وتسيلها بيوم العمل بالبورصة فنظراً لإمكانية التعرض لعدم اتفاق أيام العمل المصرفي والبورصة مما يكون له أثره على عدم إمكانية تقييم الوثيقة فسيتم التعامل مع طلبات الاسترداد والشراء في هذه الحالة بإرجاء الطلبات لأول يوم عمل مصرفي بعد استئناف العمل بكل من البنوك والبورصة معاً مع الالتزام بالشروط الواردة بالبند (١٨) من نشرة الاكتتاب

هـ. مخاطر تغير سعر العائد

هي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية لأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء، وسوف يقوم مدير الاستثمار بدراسة اتجاهات سعر العائد المستقبلية والاستفادة منها بالإضافة الى التنوع في الاستثمار بين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير لتقليل هذه المخاطر إلى أقل درجة ممكنة.

ج/١ مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة

وهي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق فعلى سبيل المثال في حالة أداة الدين ذات الفائدة العائمة Floating rate تؤدي مثل هذه التغيرات إلى تغير في معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية غالباً بدون حدوث تغير مقابل في قيمتها العادلة وبما ان الصندوق يقوم بالاستثمار في الادوات ذات العائد الثابت فإن تلك المخاطر تكاد تكون منعدمة.

و. مخاطر الائتمان عدم السداد

هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات المستثمر فيها على سداد أصل وعود السندات في تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة للسندات وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة بالإضافة إلى التأكد من الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف ائتماني بالحد الأدنى المقبول من قبل الهيئة وهو -BBB والصادر من إحدى شركات التصنيف الائتماني المرخص لها من الهيئة.

٢٣. الموقف الضريبي

- صدر قرار بقانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل وتم نشرها بالجريدة الرسمية (العدد ٢٦ مكرر) بتاريخ ٢٩ يونية ٢٠١٤ على أن يعمل بها اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ النشر، وقد تضمن القانون المشار إليه بعض التعديلات المرتبطة بنشاط صناديق الاستثمار الأمر الذي قد يترتب عليه اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٤ خضوع أرباح صناديق الاستثمار للضريبة وكذلك توزيعات الأرباح والأرباح الرأسمالية وذلك كما يلي:

١. أرباح صندوق الاستثمار بسعر مقطوع وفقاً لأحكام القانون وذلك بالنسبة لكل من الأرباح الرأسمالية المحققة للأوراق المالية المقيدة في البورصة (سعر الضريبة ١٠%).
٢. التوزيعات المرتبطة باستثمارات الصندوق في أوراق مالية (سعر الضريبة ١٠%) على توزيعات الأرباح النقدية للأسهم المملوكة للصندوق فيأي شركة بنسبة ٢٥% أو أقل ، ٥% على توزيعات الأرباح النقدية للأسهم المملوكة للصندوق فيأي شركة بنسبة أكثر من ٢٥% وبشرط الاحتفاظ بها لمدة سنتين (في حالة تملك الصناديق المسموح لها بتملك أكثر من ٢٥% من رأس مال شركة واحدة).
٣. خضوع باقي نشاط الصندوق للضريبة وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل.
٤. عدم خضوع وثائق صناديق الاستثمار في الأوراق المالية لأي ضرائب عند إجراء توزيعات أو التعامل على الوثيقة وذلك بالنسبة لصناديق الاستثمار في الأوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق المال التي لا يقل استثمارها في الأوراق المالية وأدوات الدين عن ٨٠% وصناديق الاستثمار القابضة التي يقتصر فيها على تملك صناديق الاستثمار المشار إليها .
٥. ويتم احتساب الضريبة على صافي أرباح الصندوق من واقع الإقرار الضريبي الذي يقدمه الصندوق وفقاً لقانون الضريبة على الدخل.
٦. لا تخضع صناديق الاستثمار النقدية للضريبة.
٧. وفقاً لهذا القانون فإن أرباح هذا الصندوق معفاة من الضريبة على الدخل حيث أن نشاطه يعتمد على الاستثمار في النقد دون غيره.
٨. صدر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن خضوع الشركات والجهات أيا كان كيانها القانوني للمساهمة التكافلية بواقع ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات وذلك اعتباراً من العام المالي ٢٠١٨ وعلية تم تكوين الاستحقاق الخاص بالمساهمة التكافلية.
٩. وتم مخاطبة البحوث الضريبية في هذا الشأن لتكوين الاستحقاق اللازم في هذا الشأن ولم يتم الإفادة بعد وعلية تم تكوين الاستحقاق لحين صدور رد من البحوث الضريبية
١٠. الصندوق ملتزم بتقديم الاقرارات الضريبية لضريبة الدخل في المواعيد القانونية كما انه قد قام بتقديم الاقرار الضريبي عن العام المالي ٢٠٢١.

٢٤. أحداث هامة

تم تأكيد وجود فيروس كورونا الجديد (١٩) - Covid في أوائل عام ٢٠٢٠ وانشتر على مستوى العالم بما في ذلك جمهورية مصر العربية مما تسبب في تعطل العديد من الشركات والأنشطة الاقتصادية، يعتبر مدير الاستثمار أن هذا التفشي حدث غير قابل للتعديل في القوائم المالية الدورية نظراً لان الوضع متغير وسريع التطور لا يعتبر مدير الاستثمار أنه من الممكن تحديد تقدير كمي للأثر المحتمل لهذا التفشي على البيانات المالية المستقبلية للصندوق في هذه المرحلة.

قامت شركة خدمات الإدارة (الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار) بإعداد القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ تنفيذاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢١ بتعديل القرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بالزام شركات خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية السنوية أو النصف سنوية للصندوق اعتباراً من العام المالي ٢٠٢٢.

في ٢١ مارس ٢٠٢٢ قرر البنك المركزي المصري زيادة معدلي الإيداع و الاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٢٥% و ٩,٧٥% على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٩,٧٥% ويقوم الصندوق بدراسة الأثر على القوائم المالية اللاحقة.

بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قرر البنك المركزي رفع سعري عائد الإيداع و الاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥% و ١٢,٢٥% و ١١,٧٥% على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥% ويقوم الصندوق بدراسة الأثر على القوائم المالية اللاحقة.

٢٥. خسائر الانتمانية المتوقعة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٨ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية في تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) - الأدوات المالية) للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الاعتراف والقياس بالخسائر الانتمانية المتوقعة -:

أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.

الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر بحد أقصى من تاريخ القوائم المالية .

وعلى الشركات الراغبة في استثناء الأدوات والأصول المالية المشار إليها بالفقرة السابقة أن تفصح عن ذلك في قوائمها المالية.